

التقرير الخامس للجنة "ب"

(مسودة)

عقدت اللجنة "ب" جلستها الثامنة في ٢٦ أيار/ مايو ٢٠١٥ برئاسة السيد مايكل مالاباغ (بابوا غينيا الجديدة).

وتقرر أن توصي جمعية الصحة العالمية الثامنة والستون باعتماد القرار المرفق المتعلق ببند جدول الأعمال التالي:

١٣- الأمراض غير السارية

١٣-٥ العبء العالمي للصرع وضرورة العمل المنسق على المستوى القطري من أجل التصدي لآثاره الصحية والاجتماعية وأثاره على المعرفة العامة

قرار واحد

البند ١٣-٥ من جدول الأعمال

العبء العالمي للصرع وضرورة العمل المنسق على المستوى القطري من أجل التصدي لآثاره الصحية والاجتماعية وآثاره على المعرفة العامة

جمعية الصحة العالمية الثامنة والستون،

بعد النظر في القرار ج ص ع ٦٦-٨ الذي اعتمدت فيه جمعية الصحة خطة العمل الشاملة الخاصة بالصحة النفسية في الفترة ٢٠١٣-٢٠٢٠، والقرار ج ص ع ٦٧-٢٢ بشأن إتاحة الأدوية الأساسية؛

وإذ تسلّم بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٨/٢٦٩ والقرار ج ص ع ٥٧-١٠ بشأن السلامة على الطرق والصحة، والقرار ج ص ع ٦٦-١٢ بشأن أمراض المناطق المدارية المهملة، والقرار ج ص ع ٦٧-١٠ عن خطة العمل بشأن صحة المواليد، والقرار ج ص ع ٦٧-١٥ بشأن تعزيز دور النظام الصحي في التصدي للعنف، وخصوصاً ضد النساء والفتيات، وضد الأطفال، والمداولات المتعلقة بمكافحة داء الكيسات المذنبة العصبي وصلته بالصرع التي جرت أثناء جمعية الصحة العالمية السادسة والخمسون؛^١

وإذ تشير إلى الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية (غير السارية)،^٢ الذي أقر فيه رؤساء الدول والحكومات بأن الاضطرابات النفسية والعصبية هي سبب هام من أسباب المراضة وأنها تسهم في العبء العالمي للأمراض غير السارية مما يستدعي توفير الوصول المنصف إلى البرامج وتدخلات الرعاية الصحية الفعالة؛

وبعد النظر في الأهداف الإنمائية للألفية، والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"^٣ وتقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة التابع للمؤتمر المذكور المنشأ بمقتضى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٦/٢٨٨ والذي يقترح الهدف ٣ (ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار) والغاية ٣-٤ (تخفيض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية بمقدار الثلث من خلال الوقاية والعلاج وتعزيز الصحة والسلامة العقليتين بحلول عام ٢٠٣٠)؛^٤

وإذ تقر بأن الصرع هو من بين أكثر الأمراض العصبية المزمنة الخطيرة شيوعاً حيث يصيب نحو ٥٠ مليون شخص من كل الأعمار على المستوى العالمي، وأن المصابين به يتعرضون في الغالب للوصم والتمييز بسبب الجهل والمفاهيم الخاطئة والمواقف السلبية المحيطة بهذا المرض، وأنهم يواجهون مصاعب خطيرة في ميادين مثل التعليم، والعمالة، والزواج، والإنجاب؛

١ انظر الوثيقة ج ص ع ٥٦/٢٠٠٣/سجلات/٣، المحضر الموجز للجلسة الرابعة للجنة "أ"، (بالإنكليزية).

٢ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٦/٢٠٠٣.

٣ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٦/٢٨٨.

٤ الوثيقة A/68/970.

وإذ تلاحظ بقلق أن الانتشار الواسع للصرع يؤثر على الناس من كل الأعمار، وأنواع الجنس، والأعراق، ومستويات الدخل، وأن المجموعات السكانية الفقيرة وتلك التي تعيش في أوضاع هشّة، ولاسيما في البلدان ذات الدخل المنخفض والدخل المتوسط، تتحمل عبئاً جسيماً مما يهدد بالخطر الصحة العمومية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

وإذ تدرك الفوارق الشاسعة القائمة في مستوى التدبير العلاجي للصرع في البلدان المختلفة حيث إن العدد الوسطي، مثلاً، لأطباء الجهاز العصبي في البلدان ذات الدخل المنخفض يبلغ فحسب ٠,٣/١٠٠ ٠٠٠ نسمة، وأن الأدوية الأساسية المضادة للصرع غير متوافرة في الغالب، وأن الفجوة العلاجية تقدر بأكثر من ٧٥٪ في البلدان ذات الدخل المنخفض، أوسع بكثير في المناطق الريفية منها في المناطق الحضرية؛

وإذ تلاحظ أن غالبية المصابين بالصرع يمكن أن يتحرروا من نوباته إذا ما توفر لهم العلاج المناسب بالأدوية المضادة للصرع ذات المردودية العالية والتكلفة الميسورة؛

وإذ تقر فضلاً عن ذلك بأن بعض أسباب الصرع يمكن الوقاية منها وأن بالمستطاع تعزيز مثل هذه التدابير الوقائية في القطاع الصحي وفي قطاعات أخرى خارجه؛

وإذ تعي أن منظمة الصحة العالمية، واثنان من المنظمات الدولية غير الحكومية هما العصبة الدولية لمكافحة الصرع والمكتب الدولي المعني بداء الصرع، أطلقت عام ١٩٩٧ الحملة العالمية لمكافحة الصرع تحت عنوان "الخروج من الظلام الدامس"، وأن منظمة الصحة العالمية بدأت عام ٢٠٠٨ بتنفيذ برنامج عملها لرأب الفجوة في الصحة النفسية، وأن ذلك وفّر مرتكزاً سليماً للمنظمة لكي تواصل قيادة وتنسيق العمل الإنمائي الدولي بشأن الصرع؛

وإذ تعي أيضاً أن الممارسة في الصين وفي بعض البلدان الأخرى ذات الدخل المنخفض قد برهنت على أن العمل المنسق على المستوى القطري يمكن أن يكون فعالاً للغاية في مكافحة الصرع والنهوض بنوعية حياة ملايين المصابين به بتكلفة زهيدة؛

وإذ تقر بالتقدم الباهر الذي تحقق مؤخراً في تكنولوجيا التدبير العلاجي للصرع وذلك من البحوث الأساسية إلى التشخيص والعلاج؛

وبالنظر إلى أن المنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والرابطات الأكاديمية وغيرها من الهيئات قد عززت مؤخراً من استثماراتها في ميدان التدبير العلاجي للصرع وبذلت جهوداً واسعة بالتعاون مع الحكومات الوطنية، مثل العصبة الدولية لمكافحة الصرع والمكتب الدولي المعني بداء الصرع اللذين لديهما علاقات رسمية مع منظمة الصحة العالمية وتتعاونان معها في مجال التدبير العلاجي للصرع منذ عقود عديدة؛

وإذ تسلّم بدور منظمة الصحة العالمية في أن تبرهن مجدداً على سمات القيادة والتنسيق وأن تتخذ التدابير الفعالة للتدبير العلاجي للصرع بالنظر إلى أثره الواسع على الصحة العمومية،

١- بحث الدول الأعضاء^١ على القيام بما يلي:

(١) تعزيز القيادة وتصريف الشؤون بفعالية ، فيما يتعلق بالسياسات ذات الصلة بالصحة العمومية، والصحة النفسية، والأمراض غير السارية ، والتي تشمل مراعاة الاحتياجات الخاصة للمصابين بالصرع، وإتاحة الموارد المالية والبشرية وغيرها التي تم تحديدها على أنها ضرورية لتنفيذ الخطط والتدابير المستندة إلى البيانات؛

(٢) القيام، حيثما كان ذلك ضرورياً ووفقاً للقواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، بطرح وتنفيذ خطط عمل للتدبير العلاجي للصرع ترمي إلى إزالة الفوارق وأوجه الغبن في الخدمات الصحية، والاجتماعية، والخدمات المرتبطة الأخرى، مع إيلاء اهتمام خاص بالمصابين بالصرع الذين يعانون من هشاشة الأوضاع، مثل القاطنين في المناطق الفقيرة والنائية، بما يشمل القيام بذلك من خلال تعزيز خدمات رعاية الصحة العمومية، ومن خلال تدريب الموارد البشرية المحلية على التقنيات المناسبة؛

(٣) دمج التدبير العلاجي للصرع، بما في ذلك الرعاية الصحية والاجتماعية، وخصوصاً الخدمات المجتمعية المرتكز، في سياق التغطية الصحية الشاملة، ضمن الرعاية الصحية الأولية، حيثما كان ذلك مناسباً، بغية المساعدة في الحد من الفجوة العلاجية لهذا المرض، وذلك من خلال تدريب مقدمي الرعاية الصحية من غير المتخصصين لتزويدهم بالمعارف الأساسية اللازمة للتدبير العلاجي للصرع بحيث يمكن تشخيص المرض وعلاجه ومتابعة الحالات بقدر الإمكان، في سياقات الرعاية الصحية الأولية، وكذلك من خلال تمكين المصابين بالصرع والقائمين على رعايتهم من تعزيز الاستفادة من برامج الرعاية الذاتية والمنزلية المحددة، ومن خلال ضمان توفير نظام قوي وعامل للإحالة، وتعزيز نظم المعلومات والترصد المتعلقة بالصحة بحيث تقوم بصورة اعتيادية بجمع البيانات، والتبليغ عنها، وتحليلها، وتقييم الاتجاهات المتصلة بالتدبير العلاجي للصرع؛

(٤) مساندة إرساء وتنفيذ استراتيجيات للتدبير العلاجي للصرع، ولاسيما تيسير الحصول على الأدوية المضادة للصرع المأمونة، والناجعة، وذات الجودة المضمونة، والعمل على توفيرها بأسعار معقولة، وإدراج الأدوية الأساسية المضادة للصرع في قوائم الأدوية الأساسية الوطنية؛

(٥) ضمان الوعي العام بالصرع وتوفير التثقيف بشأنه، وخصوصاً في المدارس الابتدائية والثانوية، بغية الحد من المفاهيم الخاطئة وظاهرة وصم المصابين بالصرع وأسرههم وممارسة التمييز ضدهم الشائعة في العديد من البلدان والأقاليم؛

(٦) تعزيز الإجراءات الرامية إلى الوقاية من أسباب الإصابة بالصرع، وذلك بواسطة التدخلات المسندة بالبيانات، داخل قطاع الصحة وفي القطاعات الأخرى خارج قطاع الصحة؛

(٧) تحسين الاستثمارات في مجال بحوث الصرع وزيادة قدرات هذه البحوث؛

(٨) الانخراط مع المجتمع المدني والجهات الشريكة الأخرى في التدابير المشار إليها في الفقرات الفرعية ١(١) إلى ١(٧) أعلاه؛

١ وحسب الاقتضاء، منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي.

٢- تدعو الشركاء الدوليين، والإقليميين، والوطنيين، والمحليين ضمن القطاع الصحي وخارجه إلى الانخراط في تنفيذ التدابير المحددة في الفقرات الفرعية ١(١) إلى ١(٨) أعلاه ودعم هذا التنفيذ؛

٣- **تطلب من المدير العام القيام بما يلي:**

(١) استعراض وتقييم الإجراءات المتعلقة بالصرع التي اضطلعت منظمة الصحة العالمية بقيادتها، وتنسيقها، ودعمها، بغرض تحديد، وإجمال، وإدماج الممارسات الفضلى ذات الصلة بغية إتاحة هذه المعلومات على نطاق واسع، ولاسيما في البلدان ذات الدخل المنخفض والدخل المتوسط؛

(٢) القيام، بالتشاور مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، وعلى أساس العمل المطلوب في الفقرة (١) من منطوق القرار، بوضع مجموعة من التوصيات التقنية تسترشد بها الدول الأعضاء في استحداث وتنفيذ برامج وخدمات للصرع، وتزويد الدول الأعضاء بالدعم التقني في جهودها المبذولة للتدبير العلاجي للصرع، ولاسيما في البلدان ذات الدخل المنخفض والدخل المتوسط؛

(٣) تقديم تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار إلى الدورة الحادية والسبعين لجمعية الصحة العالمية.

= = =